حين وقعت الواو وانقطعت العدة ، لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت إليها ، وثبت أنهم سبعة وثامنهم كلبهم على القطع والثبات » [١] .

* * *

● الرأى السادس فى المراد بالأحرف السبعة :

قال جماعة : « إن المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع ، وحُكِيَ هذا عن الخليل بن أحمد ، وأنه فسَّرَ الحرف بالقراءة .

يقول الزركشى [٢] : « الثانى - وهو أضعفها - أن المراد سبع قراءات ، وحُكِيَ عن الخليل بن أحمد ، والحرف ههنا القراءة » [٣] ونقل هذا ابن عطية فيما حكاه القاضى أبو بكر بن الطيب : « قال القاضى : وزعم قوم أن كل كلمة تختلف القراءة فيها فإنها على سبعة أوجه ، وإلا بطل معنى الحديث ، قالوا : وتُعرف بعض الوجوه بمجئ الخبر به ، ولا يُعرف بعضها إذا لم يأت به خبر » [٤] .

* * *

الترجيح والمناقشة

● الرأى المختار :

والراجح من هذه الآراء جميعها هو الرأى الأول ، أى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لُغات العرب فى المعنى الواحد نحو : أَقْبِل ، وتَعَالَ ، وَهَلُمَّ ، وعَجِّلْ ، وأَسْرِعْ ، فهى ألفاظ مختلفة لمعنى واحد .

وهذا الرأى هو الذى ذهب إليه سفيان بن عيينة ، وابن جرير ، وابن وهب ، وغيرهم ، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء كما سبق .

---

(١) الكشاف ٢ / ٥٥٧

(٢) بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشى عالم بفقه الشافعية والأصول ، تركى الأصل ، مصرى المولد - ت ٧٩٤ هـ (مقدمة البرهان ١ / ٥ ، والأعلام ٦ / ٢٨٦) .

(٣) البرهان ١ / ٢١٤ (٤) المحرر الوجيز ١ / ٢٤

ويدل عليه ما جاء فى حديث أبى بكرة : « أن جبريل قال : يا محمد ؛ اقرأ القرآن على حرف ، فقال ميكائيل : استزده ، فقال : على حرفين ... حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف ، فقال : كلها شافٍ كافٍ ، ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة ، أو آية رحمة بآية عذاب ، كقولك : هَلُمَّ ، وَتَعَالَ ، وأَقْبِلْ ، وأَسْرِعْ ، وعَجِّل »[1].

قال الطبرى : « فقد أوضح نص هذا الخبر أن اختلاف الأحرف السبعة ، إنما هو اختلاف ألفاظ ، كقولك : « هَلُمَّ ، وَتَعَالَ » باتفاق المعانى ، لا باختلاف معان موجبة اختلاف أحكام ، وبمثل الذى قلنا فى ذلك صحَّت الأخبار عن جماعة من السَلَف والخَلَف » [2] . أى أن ابن جرير يُرَجِّح هذا القول .

وقال ابن عبد البر فى تعليقه على هذه الرواية : « إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التى نزل القرآن عليها ، وأنها معان متفق مفهومها ، مختلف مسموعها ، لا يكون فى شئ منها معنى وضده ، ولا وجه يخالف معنى وجه خلافا ينفيه ويضاده ، كالرحمة التى هى خلاف العذاب » [3] .

وعلى هذا فهو من قبيل الترادف ، حيث يختلف اللَّفظ ويتفق المعنى .

وبهذا يُفَسَّر ما نقله أبو عبيد القاسم بن سلام فى كتاب « غريب الحديث » من قول ابن مسعود رضى اللّه عنه : « إنى سمعت القرأة فوجدتهم متقاربين ، فاقرؤوا كما علمتم ، إنما هو كقول أحدكم : « هَلُمَّ ، وَتَعَالَ »،وكذلك قال ابن سيرين [4] : إنما هو كقولك : هَلُمَّ وَتَعَالَ وأَقْبِلْ » ثم فسَّره ابن سيرين فقال :

---

(١) أخرجه أحمد والطبرانى بإسناد جيد ، وهذا اللَّفظ لأحمد ، وأخرجه الطبرى عن أبى كريب بإسناده فى مقدمة التفسير ، انظر : جـ ١ ، ص ٤٣ ، ٥ .

(٢) المرجع السابق ١ / ٥ .

(٣) الإتقان ١ / ٤٧

(٤) محمد بن سيرين البصرى إمام وقته فى علوم الدين بالبصرة ، تابعى ثقة ، له كتاب « تعبير الرؤيا » - ت ١١٠ هـ (تهذيب التهذيب ٩ / ٢١٤) .

« فى قراءة ابن مسعود : « إن كانت إلاَّ زقية واحدة » ، وفى قراءتنا : ﴿ صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ [1] فالمعنى فيهما واحد ، وعلى هذا سائر اللُّغات [2] .

ويؤيد هذا الرأى أحاديث كثيرة منها :

١ - قرأ رجل عند عمر بن الخطاب رضى اللّه عنه ، فغيَّر عليه ، فقال : لقد قرأتُ على رسول اللّه ﷺ فلم يُغَيِّر علىَّ ، قال : فاختصما عند النبى ﷺ ، فقال: يا رسول اللّه ، ألم تقرئنى آية كذا وكذا ؟ قال : « بلى » ، قال : فوقع فى صدر عمر شئ ، فعرف النبى ﷺ ذلك فى وجهه ، قال : فضرب صدره وقال: « أبعد شيطاناً » - قالها ثلاثاً - ثم قال : « يا عمر ؛ إن القرآن كله صواب ، ما لم تجعل رحمة عذاباً ، أو عذاباً رحمة » [3] .

ووجه الدلالة : أن هذا الاختصام فى القراءة ، وما يتبعه من الرجوع إلى رسول اللّه ﷺ ، وبقاء شئ فى صدر عمر بعد تصويب رسول اللّه ﷺ لا يكون إلا عن اختلاف اللَّفظ فى القراءة .

٢ - وعن بُسر بن سعيد [4] : « أن أبا جهيم الأنصارى [5] ، أخبره أن رجلين اختلفا فى آية من القرآن ، فقال هذا : تلقيتُها من رسول اللّه ﷺ ، وقال الآخر : تلقيتُها من رسول اللّه ﷺ ، فسألا رسول اللّه ﷺ عنها ، فقال رسول اللّه

---

(١) يس : ٢٩

(٢) انظر : المرشد الوجيز ص ٩١ ، وغريب الحديث ٣ / ١٥٩ - ١٦٠ .

(٣) نقله الهيثمى فى مجمع الزوائد ٧ / ١٥٠ - ١٥١ وقال : رواه أحمد ورجاله ثقات ، وأخرجه الطبرى . انظر ١ / ٢٦ فى مقدمة تفسيره .

(٤) بسر بن سعيد المدنى العابد ، تابعى ثقة ، ذكره ابن حبان فى الثقات - ت ١٠٠ هـ (تهذيب التهذيب ١ / ٤٣٧ - ٤٣٨) ، ويذكر فى بعض الكتب : بشر بن سعيد - بالشين المعجمة .

(٥) أبو جهيم بن الحارث بن الصمة ، قيل : اسمه عبد اللّه ، وقيل غير ذلك ، صحابى روى عن النبى ﷺ (تهذيب التهذيب ١٢ / ٦١ ، والإصابة ٤ / ٣٦) .

صلى الله عليه وسلم : « إن القرآن أُنزِلَ على سبعة أحرف ، فلا تماروا فى القرآن ، فان المُراء فيه كفر » [١] .

ووجه الدلالة فى هذا الحديث كوجه الدلالة فى الحديث السابق ، ويزيد عنه أن المُراء الذى يصل إلى الكفر لا يكون فى الاختلاف فى التصريف ، أو فى الإعراب ، أو فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، أو نحو ذلك من وجوه كيفية النُطق .

٣ - وعن الأعمش قال : « قرأ أنس [٢] هذه الآية : « إنَّ ناشِئَةَ اللَّيلِ هى أشدُّ وَطْأً وأصوب قِيلاً » [٣] ، فقال له بعض القوم : يا أبا حمزة ؛ إنما هى ﴿ وَأَقْوَمُ ﴾ فقال : أقوم وأصوبَ وأهيأ واحد » [٤] .

ووجه الدلالة فى هذا الحديث - وإن كان مرسلاً - نصية ، حيث جاء النص فى التمثيل بالألفاظ المختلفة الدالة على معنى واحد ، وهو ما ندَّعيه .

٤ - وجاءت آثار أخرى دالة على ذلك منها :

(أ) جاء عن أُبَىّ بن كعب أنه كان يقرأ : ﴿ لِلَّذِينَ آمَنُواْ انظُرُونَا ﴾ [٥] :

---

(١) رواه أحمد فى مسنده ، ورواه الطبرى فى مقدمة تفسيره ، ونقله ابن كثير فى الفضائل ، والبخارى فى التاريخ الكبير ، والهيثمى فى مجمع الزوائد ٧ / ١٥١ ، وقال : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح . وانظر تعليق أحمد شاكر عليه فى مقدمة تفسير ابن جرير ١ / ٤٤

(٢) أنس بن مالك بن النضر الأنصارى الخزرجى ، خادم رسول الله ﷺ ، وأحد المكثرين من الرواية عنه - ت ٩١ هـ (الإصابة ١ / ٨٤) .

(٣) المزمل : ٦

(٤) رواه الطبرى ، وأبو يعلى ، والبزار ، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ٧ / ١٥٦ ، وقال : رجال أبى يعلى رجال الصحيح ، ورجال البزار ثقات ، وانظر تعليق أحمد شاكر على ابن جرير فى تفسيره ١ / ٥٢

(٥) الحديد : ١٣

« مَهِّلونا ، أَخِّرونا ، أَرْجِئونا » ، وكان يقرأ : ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَّشَوْاْ فِيهِ ﴾ [1] : « مَرُّوا فيه ، سَعوا فيه » [2] .

وهذا معناه أن أُبَيّ بن كعب كان يقرأ : ﴿ لِلَّذِينَ آمَنُواْ انظُرُونَا ﴾ ، و«للذين آمنوا مَهِّلونا » ، و « للذين آمنوا أَخِّرُونا » ، و « للذين آمنوا أَرْجِئونا » وكان يقرأ : ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَّشَوْاْ فِيهِ ﴾ ، و « كلما أضاء لهم مَرُّوا فيه » و « كلما أضاء لهم سعوا فيه » وهذا كله اختلاف فى اللفظ مع اتفاق المعنى فهى ألفاظ مختلفة لمعنى واحد ، وهو المدَّعى .

(ب) وعن أبى بكرة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « قال جبريل : اقرأ القرآن على حرف ، قال ميكائيل عليه السلام : استزده ، فقال : على حرفين ، حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف ، فقال : كلها شافٍ كافٍ ، ما لم يختم آيَة عذاب بآية رحمة ، أو آية رحمة بآية عذاب ، كقولك : هَلُمَّ وتَعَالَ » [3] .

فقد أوضح نص هذا الخبر أن اختلاف الأحرف السبعة إنما هو اختلاف ألفاظ ، كقولك : « هَلُمَّ ، وتَعَالَ » باتفاق المعانى ، لا باختلاف معان موجبة اختلاف أحكام .

(جـ) وقال عبد الله بن مسعود : « إنى قد سمعت الى القرأة ، فوجدتهم متقاربين ، فاقرءوا كما علمتم ، وإياكم والتنطع ، فإنما هو كقول أحدكم : هَلُمَّ ، وتَعَالَ » [4] .

* * *

(١) البقرة : ٢٠ .

(٢) انظر المرشد الوجيز ص ١٠٤ ، وتفسير القرطبي ٤٢/١ ، وفضائل القرآن لابن كثير ص ٣٧

(٣) أبو بكرة : هو نفيع بن الحارث - سبقت ترجمته ، وأبوه : هو الحارث بن كلدة بن عمرو الثقفى طبيب العرب ، صحابى ، بعثه رسول الله ﷺ الى ملك بصرى بكتابه - ت ٨ هـ (الإصابة ٢٨٨/١) ، والحديث رواه أحمد والطبرانى والطبرى وابن كثير فى الفضائل ، انظر هامش الطبرى ٤٣/١

(٤) رواه الطبرى ١ / ٥٠

● مناقشة الرأى الثانى :

ويُجاب عن الرأى الثاني الذى يرى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لُغات من لُغات العرب نزل عليها القرآن ، على معنى أنه فى جملته لا يخرج فى كلماته عنها فهو يشتمل فى مجموعه عليها - بأن لُغات العرب أكثر من سبع ، وبأن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشى من لُغة واحدة ، وقبيلة واحدة ، وقد اختلفت قراءتهما ، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته ، فَدلَّ ذلك على أن المراد بالأحرف السبعة غير ما يقصدونه ، ولا يكون هذا إلَّا باختلاف الألفاظ فى معنى واحد ، وهو ما نُرَجِّحه .

وكان عمر شديداً فى الأمر بالمعروف إذ يقول : « فلببته بردائه » أى جمع عليه ثيابه عند لُبَته لئلا ينفلت منه ، وإنما ساغ له ذلك لرسوخ قدمه فى الإسلام وسابقته بخلاف هشام ، فإنه كان قريب العهد بالإسلام ، فهو من مسلمة الفتح ، فكان النبى ﷺ أقرأه على ما نزل أخيراً ، فنشأ اختلافهما من ذلك ، ومبادرة عمر بالإنكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث : « أُنزِلَ القرآن على سبعة أحرف » إلا فى هذه الواقعة .

قال ابن جرير الطبرى بعد أن ساق الأدلة مبطلاً هذا الرأى : « بل الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن هن لُغات سبع فى حرف واحد ، وكلمة واحدة ، باختلاف الألفاظ واتفاق المعانى ، كقول القائل : هلم ، وأقْبِل ، وتَعالَ ، وإلىَّ ، وقصدى ، ونحوى ، وقربى ، ونحو ذلك ، مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتفق فيه المعانى ، وإن اختلفت بالبيان به الألسن ، كالذى روينا آنفاً عن رسول الله ﷺ ، وعمن روينا عنه ذلك من الصحابة ، أن ذلك بمنزلة قولك: « هَلُمَ وتعالَ وأقْبِلْ » وقوله : « ماينظرون إلَّا زقية » ، و ﴿ إِلَّا صَيْحَةً ﴾ .

وأجاب الطبرى عن تساؤل مفترَض : ففى أى كتاب الله نجد حرفاً واحداً مقروءاً بلُغات سبع مختلفات الألفاظ متفقات المعنى ؟ أجاب : بأننا لم نَدَّع أن

ذلك موجود اليوم ، وإنما أخبرنا أن معنى قول النبى ﷺ : « أُنزِلَ القرآن على سبعة أحرف » على نحو ما جاءت به الأخبار التى تقدَّم ذكرنا لها ، وهو ما وصفنا ، دون ما ادعاه مخالفونا فى ذلك ، للعلل التى قد بَيَّنَّا .

فإن قال - المتسائل - فما بال الأحرف الأخر الستة غير موجودة إن كان الأمر فى ذلك على ما وصفت ، وقد أقرأهن رسول اللّه ﷺ ، وأمر بالقراءة بهن ، وأنزلهن اللّه من عنده على نبيه ﷺ ؟ أنُسِخَتْ فَرُفِعَتْ ؟ فما الدلالة على نسخها ورفعها ؟ أم نسيتهن الأمة ، فذلك تضييع ما قد أُمِروا بحفظه ؟ أم ما القصة فى ذلك ؟

قيل له : لن تُنْسَخ فترُفع ، ولا ضيَّعتها الأمة ، وهى مأمورة بحفظها ، ولكن الأمة أُمِرَت بحفظ القرآن ، وخُيِّرَت فى قراءته وحفظه بأى تلك الأحرف السبعة شاءت ، كما أُمِرَت إذا هى حنثت فى يمين وهى موسرة ، أن تكفر بأى الكفَّارات الثلاث شاءت ، إما بعتق ، أو إطعام ، أو كسوة ، فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث ، دون حظرها التكفير بأى الثلاث شاء المُكَفِّر ، كانت مصيبة حكم اللّه ، مؤدية فى ذلك الواجب عليها من حق اللّه ، فكذلك الأمة ، أُمِرَت بحفظ القرآن وقراءته ، وخُيِّرَت فى قراءته بأى الأحرف السبعة شاءت - فرأت - لعلة من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد - قراءته بحرف واحد ، ورفض القراءة بالأحرف السبعة الباقية ، ولم تُحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه ، بما أُذِنَ له فى قراءته به .

فإن قال : وما العلَّة التى أوجبت عليها الثبات على حرف واحد دون سائر الأحرف الستة الباقية ؟

قيل : حديث رواه زيد بن ثابت [1] ، قال : لما قُتِلَ أصحاب رسول اللّه ﷺ

---

(١) زيد بن ثابت الأنصارى الخزرجى ، كاتب الوحى ، وهو الذى كتب القرآن فى المصحف لأبى بكر ثم لعثمان - ت ٤٥ هـ (الإصابة ١ / ٥٤٣) .

باليمامة ، دخل عمر بن الخطاب على أبى بكر [1] رحمه الله - فقال : إن أصحاب رسول الله ﷺ باليمامة تهافتوا تهافت الفَراش فى النار ، وإنى أخشى أن لا يشهدوا موطناً إلا فعلوا ذلك حتى يُقتلوا - وهم حَمَلة القرآن - فيضيع القرآن ويُنسى ، فلو جمعته وكتبته ! فنفر منها أبو بكر وقال : أفعل ما لم يفعل رسول الله ﷺ ! فتراجعا فى ذلك ، ثم أرسل أبو بكر إلى زيد بن ثابت ، قال زيد : فدخلتُ عليه وعمر محزئل [2] ، فقال أبو بكر : إن هذا قد دعانى إلى أمر فأبيتُ عليه ، وأنت كاتب الوحى ، فإن تكن معه اتبعتكما ، وإن توافقنى لا أفعل ، قال : فاقتص أبو بكر قول عمر ، وعمر ساكت ، فنفرتُ من ذلك وقلت : نفعل ما لم يفعل رسول الله ﷺ ! إلى أن قال عمر كلمة : « وما عليكما لو فعلتما ذلك » ؟ قال : فذهبنا ننظر ، فقلنا : لا شئ والله ، ما علينا فى ذلك شئ ، قال زيد : فأمرنى أبو بكر فكتبته فى قطع الأدم وكسر الأكتاف والعسب [3] ، فلما هلك أبو بكر وكان عمر ، كتب ذلك فى صحيفة واحدة ، فكانت عنده ، فلما هلك كانت الصحيفة عند حفصة [4] ، زوج النبى ﷺ ، ثم إن حذيفة بن اليمان [5] قَدِمَ من غزوة كان غزاها بمرج أرمينية ، فلم يدخل بيته

---

(١) أبو بكر الصدِّيق هو عبد الله بن أبى قحافة عثمان بن عامر بن كعب بن تميم القرشى ، أول مَن آمن من الرجال ، وأول الخلفاء الراشدين - ت ١٣ هـ (الإصابة ٢ / ٣٣٣) .

(٢) احزأل الرجل : اجتمع وتحفز ورفع صدره كالمتهئ لأمر ، فهو محزئل : منضم بعضه إلى بعض ، جالس جلسة المستوفز .

(٣) الأدم : جمع أديم ، وهو الجلد المدبوغ ، كانوا يكتبون فيه ، والكِسَر : جمع كسرة ، وهى القطعة المكسورة من الشئ ، والأكتاف : جمع كتف ، وهو عظم عريض فى أصل كتف الحيوان من الناس والدواب ، كانوا يكتبون فيه لقلة القراطيس عندهم يومئذ ، والعسب : جمع عسيب ، وهو جريد النخل إذا نحى عنه خوصه .

(٤) أم المؤمنين بنت عمر بن الخطاب ، كانت صوّامة قوّامة - ت ٢٧ هـ (الإصابة ٢٦٤/١) .

(٥) حذيفة بن حسل بن جابر العبسى ، واليمان لقب حسل ، صحابي من الولاة الشجعان الفاتحين توفى سنة ٣٦ هـ (الإصابة ٣١٧/١) والمرج : أرض واسعة تمرج فيها الدواب ، أى تذهب وتجئ .

حتى أتى عثمان بن عفان [1] ، فقال : يا أمير المؤمنين ؛ أدرِكْ الناس ! فقال عثمان : « وما ذاك » ؟ قال : غزوتُ مرج أرمينية فحضرها أهل العراق وأهل الشام ، فإذا أهل الشام يقرءون بقراءة أُبَيّ بن كعب ، فيأتون بما لم يسمع أهل العراق ، فتُكَفِّرهم أهل العراق ، وإذا أهل العراق يقرءون بقراءة ابن مسعود ، فيأتون بما لم يسمع به أهل الشام فتُكَفِّرهم أهل الشام ، قال زيد : فأمرنى عثمان بن عفان أكتب لهم مصحفاً ، وقال : إنى مدخل معك رجلاً لبيباً فصيحاً ، فما اجتمعتما عليه فاكتباه ، وما اختلفتما فيه فارفعاه إلىَّ ، فجعل معه أبان ابن سعيد بن العاص [2] ... ثم أرسل عثمان رضى الله عنه إلى حفصة يسألها أن تعطيه الصحيفة ، فأعطته إياها ، فعرض المصحف عليها ، فلم يختلفا فى شئ ، فردها إليها ، وطابت نفسه ، وأمر الناس أن يكتبوا مصاحف ، فلما ماتت حفصة أرسل إلى عبد الله بن عمر [3] فى الصحيفة بعزمه ، فأعطاهم إياها ، فغُسِلَت غسلاً ، ورُوِىَ أن عثمان حين دعا إلى كتابة المصحف قال : « اجتمعوا يا أصحاب محمد ، فاكتبوا للناس إماماً » وكتب إلى أهل الأمصار : « إنى قد صنعت كذا وكذا ، ومحوتُ ما عندى ، فامحوا ما عندكم » .

والآثار دالة على أن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله عنه ، جمع المسلمين على مصحف واحد وحرف واحد ، وحرق ما عدا المصحف الذى جمعهم عليه ، وعزم على كل مَن كان عنده مصحف مخالف المصحف الذى جمعهم عليه

---

(١) عثمان بن عفان بن أبى العاص القرشى الأموى ، أمير المؤمنين أحد المبشرين بالجنة - توفي سنة ٢٣ هـ (الإصابة ٢ / ٤٥٥) .

(٢) أبان بن سعيد بن العاص بن أمية القرشى الأموى ، اختلفوا فى سنة وفاته ، أتوفى فى عهد رسول الله ﷺ ، أم فى عهد أبى بكر ، أم فى عهد عثمان ؟ والمعروف أن المأمور بذلك سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص ابن أخى أبان بن سعيد (الإصابة ١ / ٢٣ - ٢٥) .

(٣) عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشى العدوى ، أحد علماء الصحابة العبّاد الأتقياء الذين يستقصون أثر رسول الله ﷺ - ت ٧٣ هـ (الإصابة ٢ / ٣٣٨) .

أن يخرقه ، فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة ، ورأت أنَّ فيما فعل من ذلك الرُشد والهداية ، فتركت القراءة بالأحرف الستة التى عزم عليها إمامها العادل فى تركها ، طاعةً منها له ، ونظراً منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها ، حتى درست من الأمة معرفتها ، وتعفَّت آثارها ، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها ، لدثورها وعفو آثارها ، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها ، من غير جحود منها صحتها وصحة شئ منها ، ولكن نظراً منها لأنفسها ولسائر أهل دينها ، فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذى اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح ، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية .

وإنما جاز ترك سائر الأحرف لأن أمر رسول الله ﷺ بالقراءة بها لم يكن فرضا ، وإنما كان أمر إباحه ورُخصه ، ولو كانت القراءة بها فرضاً لوجب نقلها بمن تقوم بهم الحجة ، ويزيل الشك من قَرَأَةِ الأُمة ، وفى تركهم هذا النقل دليل على أنهم كانوا فى القراءة بها مخيَّرين ، بعد أن يكون فى نقلة القرآن من الأمة مَن تجب بنقله الحجة ببعض تلك الأحرف السبعة [1] .

* * *

• مناقشة الرأى الثالث :

ويُجاب عن الرأى الثالث الذى يرى أن المراد بالأحرف السبعة سبعة أوجه : من الأمر ، والنهى ، والحلال ، والحرام ، والمحكم ، والمتشابه ، والأمثال ، وما هو فى معنى ذلك من الوجوه والأنواع والمعانى - بأن عماد هذا الرأى هو الحديث الذى يرويه سلمة بن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود عن النبى ﷺ ، وقد قال فيه أبو عمر بن عبد البر : « هذا حديث عند أهل العلم لم يثبت ،

---

(١) انظر مقدمة تفسير ابن جرير ١ / ٥٧ - ٦٤ ، وكتاب المصاحف ص ١١ - ٣٤ ، وروى « حرق » بالحاء المهملة ، و « يحرقه » ، كما روى بالخاء المعجمة ، وخرق الكتاب أو الثوب : شقه ومزقه .

وأبو سلمة لم يلق ابن مسعود ، وابنه سلمة ليس ممن يُحتَج به ، وهذا الحديث مجتمع على ضعفه من جهة إسناده ، وقد ردَّه قوم من أهل النظر ، منهم أحمد ابن أبى عمران [١] ، فيما سمعه الطحاوى منه قال : مَن قال فى تأويل السبعة الأحرف هذا القول فتأويله فاسد ، لأنه محال أن يكون الحرف منها حراماً لا ما سواه ، أو يكون حلالا لا ما سواه ، لأنه لا يجوز أن يكون القرآن يُقرأ على أنه حلال كله ، أو حرام كله ، أو أمثال كله ، قال أبو عمر : ويرويه اللَّيث [٢] عن عقيل [٣] ، عن ابن شهاب عن سلمة بن أبى سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ مُرسَلاً » [٤] .

وما رُوىَ عن أبى قلابة ، قال فيه الشيخ أحمد شاكر : هذا حديث مُرسَل ، فلا تقوم به حُجَّة [٥] .

وسائر ما رُوِىَ فى هذا الباب لا يخرج عن أن يكون بياناً لأسماء اللّه تعالى التى وردت فى مواضع متعددة من القرآن ، أو تأويلاً للحديث بحمله على أنواع من العلوم دون سند أو دليل بتكلف وتمحل .

وظاهر الأحاديث يدل على أن المراد بالأحرف السبعة أن الكلمة تُقرأ على وجهين أو ثلاثة إلى سبعة توسعَة للأمة ، والشئ الواحد لا يكون حلالاً وحراماً فى آية واحدة ، والتوسعَة لم تقع فى تحريم حلال ، ولا تحليل حرام ، ولا فى تغيير شئ من الوجوه والمعانى المذكورة .

---

(١) هو أحمد بن أبى عمران ، أبو جعفر ، الفقيه الحنفى ، قاضى الديار المصرية - ت ٢٨٠ هـ (شذرات الذهب ٢ / ١٧٥) .

(٢) اللَّيث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمى ، أبو الحارث المصرى ، الحافظ ، إمام أهل مصر فى عصره حديثاً وفقهاً - ت ١٧٥ هـ (وفيات الأعيان ١ / ٤٥٤ ، تهذيب التهذيب ٨ / ٤٥٩) .

(٣) عقيل بن خالد بن عقيل الأيلى أبو خالد مولى عثمان من حفَّاظ الحديث - ت ١٤١ هـ (تهذيب التهذيب ٧ / ٢٥٥) .

(٤) انظر تفسير الطبرى ١ / ٦٨ ، والمرشد الوجيز ص ١٠٧ - ١٠٨

(٥) تفسير الطبرى ١ / ٦٩

والذى ثبت فى الأحاديث الصحيحة أن الصحابة الذين اختلفوا فى القراءة احتكموا إلى النبى ﷺ ، فاستقرأ كل رجل منهم ، ثم صوَّب جميعهم فى قراءتهم على اختلافها ، حتى ارتاب بعضهم لتصويبه إياهم ، فقال صلى الله عليه وسلم للذى ارتاب منهم عند تصويبه جميعهم : « إن الله أمرنى أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف » .

ومعلوم أن تماريهم فيما تماروا فيه من ذلك ، لو كان تمارياً واختلافاً فيما دلَّت عليه تلاواتهم من التحليل والتحريم والوعد والوعيد وما أشبه ذلك ، لكان مستحيلاً أن يُصوِّب جميعهم ، ويأمر كل قارئ منهم أن يلزم قراءته فى ذلك على النحو الذى هو عليه ، لأن ذلك لو جاز أن يكون صحيحاً وَجَبَ أن يكون الله جَلَّ ثناؤه قد أمر بفعل شئ بعينه وزجر عنه - فى تلاوة الذى دلت تلاوته على النهى والزجر عنه - وأباح وأطلق فعل ذلك الشئ بعينه ، وجعل لمن شاء من عباده أن يفعله فعله ، ولمن شاء منهم أن يتركه تركه ، فى تلاوة مَن دلت تلاوته على التخيير .

وذلك من قائله - إن قاله - إثبات ما قد نفى الله جَلَّ ثناؤه عن تنزيله ومحكم كتابه فقال : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ القُرْآنَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً ﴾ (١) .

وفى نفى الله جَلَّ ثناؤه ذلك عن محكم كتابه أوضح الدليل على أنه لم يُنزل كتابه على لسان محمد ﷺ إلا بحكم واحد متفق فى جميع خلقه لا بأحكام فيهم مختلفة (٢) .

* * *

(١) النساء : ٨٢

(٢) انظر تفسير الطبرى ١ / ٤٨ - ٤٩

• مناقشة الرأى الرابع :

ويُجاب عن الرأى الرابع - الذى يرى أن المراد بالأحرف السبعة وجوه التغاير الذى يقع فيه الاختلاف [1] ، بأن هذا وإن كان شائعاً مقبولاً لكنه لا ينهض أمام أدلة الرأى الأول التى جاء التصريح فيها باختلاف الألفاظ مع اتفاق المعنى .

وبعض وجوه التغاير والاختلاف التى يذكرونها ورد بقراءات الآحاد ، ولا خلاف فى أن كل ما هو قرآن يجب أن يكون متواتراً ، وأكثرها يرجع إلى شكل الكلمة أو كيفية الأداء مما لا يقع به التغاير فى اللّفظ ، كالاختلاف فى الإعراب ، أو التصريف ، أو التفخيم والترقيق والفتح ، والإمالة والإظهار والإدغام والإشمام ، فهذا ليس من الاختلاف الذى يتنوّع فى اللّفظ والمعنى ، لأن هذه الصفات المتنوّعة فى أدائه لا تُخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً .

وأصحاب هذا الرأى يرون أن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها ، بمعنى أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من هذه الأحرف ، فآية : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾ [2] التى تُقرأ بصيغة الجمع ، وتُقرأ بصيغة الإفراد ، جاءت فى الرسم العثمانى : « لأمنتهم » موصولة وعليها ألف صغيرة ، وآية : ﴿ فَقَالُواْ رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ [3] ، جاءت فى الرسم العثمانى : « بعد » موصولة كذلك وعليها ألف صغيرة ... وهكذا.

وهذا لا يسلم لهم فى كل وجه من وجوه الاختلاف التى يذكرونها ، كالاختلاف بالزيادة والنقص فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي

---

(١) هذا الرأى هو أقوى الآراء بعد الرأى الذى اخترناه ، وإليه ذهب « الرازى » وانتصر له من المتأخرين الشيخ محمد بخيت المطيعى ، والشيخ محمد عبد العظيم الزرقانى ، وانظر المبحث السادس فى نزول القرآن على سبعة أحرف فى كتاب « مناهل العرفان » ١ / ١٣٠.

(٢) المؤمنون : ٨ (٣) سبأ : ١٩ (٤) التوبة : ١٠٠

تَحْتَهَا الأَنْهَارُ ﴾ (٤) .وقُرِئَ : « من تحتها الأنهار » بزيادة « من » ، وقوله : ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَىٰ ﴾ (١) ، وقُرِئَ : « والذكر والأُنثىٰ » بنقص « ما خلق » .

والاختلاف بالتقديم والتأخير فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾ (٢) ، وقُرِئَ : « وجاءت سكرة الحق بالموت » .

ولو كانت هذه الأحرف تشتمل عليها المصاحف العثمانية لما كان مصحف عثمان حاسماً للنزاع فى اختلاف القراءات ، إنما كان حسم هذا النزاع بجمع الناس علي حرف واحد من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ، ولولا هذا لظل الاختلاف فى القراءة قائماً ، ولما كان هناك فرق بين جمع عثمان وجمع أبى بكر .

والذى دلت عليه الآثار أن جمع عثمان رضى اللّه عنه للقرآن كان نَسْخاً له على حرف واحد من الحروف السبعة حتى يجمع المسلمين على مصحف واحد ، حيث رأى أن القراءة بالأحرف السبعة كانت لرفع الحَرَج والمشقة فى بداية الأمر ، وقد انتهت الحاجة إلى ذلك ، وترجَّحَ عليها حسم مادة الاختلاف فى القراءة ، بجمع الناس على حرف واحد ، ووافقه الصحابة على ذلك ، فكان إجماعاً .

ولم يحتج الصحابة فى أيام أبى بكر وعمر إلى جمع القرآن على وجه ما جمعه عثمان ، لأنه لم يحدث فى أيامهما من الاختلاف فيه ما حدث فى زمن عثمان ، وبهذا يكون عثمان قد وُفِّقَ لأمر عظيم ، رفع الاختلاف وجمع الكلمة ، وأراح الأُمة .

قال محيى السُنَّة الإمام البغوى : « جَمَعَ اللّه تعالى الأُمة بحسن اختيار الصحابة على مصحف واحد ، وهو آخر العرضات على رسول اللّه ﷺ كان

---

(١) الليل : ٣ (٢) سورة ق : ١٩

أبو بكر الصدِّيق رضى اللّه عنه أمر بكتابته ، جمعاً بعد ما كان مفرقاً فى الرِقاع ليكون أصلاً للمسلمين ، يرجعون إليه ويعتمدون عليه ، وأمر عثمان بنسخه فى المصاحف ، وجمع القوم عليه ، وأمر بتحريق ما سواه قطعاً لمادة الخلاف ، فكان ما يخالف الخط المتفَق عليه فى حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نُسِخَ ورُفِعَ منه باتفاق الصحابة ، والمكتوب بين اللَّوحين هو المحفوظ من اللّه عَزَّ وجَلَّ للعباد ، وهو الإمام للأُمة ، فليس لأحد أن يعدو فى اللَّفظ إلى ما هو خارج من رسم الكتابة والسواد » [1] .

وقد نقل أبو شامة عن القاسم بن ثابت العوفى [2] ما يؤيد ذلك فقال : « إن اللّه تبارك وتعالى بَعَثَ نبيه ﷺ والعرب متناؤون فى المحال والمقامات ، متباينون فى كثير من الألفاظ واللُّغات ، ولكل عمارة لغة دلت بها ألسنتهم ، وفحوى قد جرت عليها عادتهم ، وفيهم الكبير العاس والأعرابى القح ، ومن لو رام نفى عادته وحمل لسانه على غير ذُرِّيته تكلَّف منه حملاً ثقيلاً ، وعالَجَ منه عبئاً شديداً ، ثم لم يكسر غربه ولم يملك استمراره إلا بعد التمرين الشديد ، والمساجلة الطويلة ، فأسقط عنهم تبارك وتعالى هذه المحنة ، وأباح لهم القراءة على لُغاتهم ، وحمل حروفه على عاداتهم ، وكان الرسول ﷺ يقرئهم بما يفقهون ، ويخاطبهم بالذى يستعملون بما طوَّقه اللّه من ذلك ، وشرح به صدره وفتق به لسانه وفضله على جميع خلقه » .

ثم ذكر حديث نزول القرآن على سبعة أحرف من عدة طرق بروايات مختلفة ، وقال :

---

(١) شرح السُنَّة ، وانظر المرشد الوجيز ص ١٤٤ - ١٤٥

(٢) القاسم بن ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف بن سليمان العوفى السرقسطى ، أبو محمد ، عالم بالحديث واللُّغة والفقه - ت ٣٠٢ هـ (بغية الوعاة ص ٣٧٦) .

« وهذه الأحاديث الصحاح التى ذكرنا بالأسانيد الثابتة المتصلة تضيق عن كثير من الوجوه التى وجهها عليها مَن زعم أن الأحرف فى صورة الكتابة وفى التقديم والتأخير والزيادة والنقصان ، لأن الرُخصة كانت من رسول الله ﷺ ، والعرب ليس لهم يومئذ كتاب يعتبرونه ، ولا رسم يتعارفونه ، ولا يقف أكثرهم من الحروف على كتبه ، ولا يرجعون منها إلى صورة ، وإنما كانوا يعرفون الألفاظ بجرسها ، أى بصوتها ، ويجدونها بمخارجها ، ولم يدخل عليهم يومئذ من اتفاق الحروف ما دخل بعدهم على الكاتبين من اشتباه الصور ، وكان أكثرهم لا يعلم بين الزاى والسين سبباً ، ولا بين الصاد والضاد نسباً »[1] .

وقد قال بهذا أبو حاتم السجستانى ، وابن قتيبة ، والباقلانى ، والرازى[2] ، وابن الجزرى وأقوالهم جميعاً متقاربة .

وانتصر لهذا الرأى من المحدَثين الشيخ محمد بخيت المطيعى[3] ، والشيخ محمد عبد العظيم الزرقانى[4] .

حكى الزرقانى أقوال هؤلاء ، واختار هذا الرأى لاعتماده على الاستقراء التام ، وادعى أن جميع الأحرف السبعة موجودة بالمصاحف العثمانية ، ورد الآراء الأخرى ، وضعَّفَ ما ذهب إليه ابن جرير الطبرى ومَن لَفَّ لفه - حسب تعبيره .

---

(١) انظر المرشد الوجيز ص ١٢٨ إلى ١٣٢ بتصرف .

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار العجلى الرازى ، أبو الفضل ، مقرئ عارف بالنحو والأدب ، أصله من الرى ، وولد بمكة ، وتنقل فى كثير من البلدان - ت ٤٥٤ هـ (كشف الظنون ص ١٢٧٧ ، ١٥٦٧ ، بغية الوعاة ص ٣٩٦) .

(٣) محمد بخيت بن حسين المطيعى ، مفتى الديار المصرية ، ومن كبار فقهائها ، ولد فى بلدة « المطيعة » من أعمال اسيوط ، كان من المعارضين لحركة جمال الدين الأفغانى ، ومحمد عبده ، من مؤلفاته : « الكلمات الحسان فى الأحرف السبعة وجمع القرآن » - ت ١٣٥٤ هـ (الأعلام ٦/٢٧٤) .

(٤) محمد عبد الزرقانى المصرى من « زرقان » إحدى قرى المنوفية ، أستاذ علوم القرآن وعلوم الحديث بتخصص الدعوة والإرشاد بكلية أصول الدين سابقاً ، له كتاب « مناهل العرفان فى علوم القرآن » .

ولم يرد فى الأحاديث والآثار التعبير بالأوجه ، وإنما ورد التعبير بالأحرف ، وتأويل الأحرف بالأوجه تكلُّف لا حاجة إليه ، ومعظم علماء اللُّغة يُفسِّرون الأحرف باللُّغات .

وغاية ما يدل عليه الاستقراء هو استنباط وجوه اختلاف القراءات أو اللُّغات ، وحمل هذا على الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن يحتاج إلى دليل ، ولا دليل ، وهو استقراء ناقص لا يفيد الحَصر فى سبعة ، ولذا تفاوتت وجوه الاختلاف المستنَبطة وتعددت عند القائلين بهذا الرأى .

* * *

● مناقشة الرأى الخامس :

ويُجاب عن الرأى الخامس - الذى يرى أن العدد سبعة لا مفهوم له - بأن الأحاديث تدل بنصها على حقيقة العدد وانحصاره :

« أقرأنى جبريل على حرف ، فراجعته ، فزادنى ، فلم أزل أستزيده ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعة أحرف » (١) .

« يا أُبَىّ ، أُرْسِلَ إلىّ : أن اقرأ القرآن على حرف ، فرددتُ إليه : أن هَوِّن على أمتى ، فرد إلىّ الثانية : اقرأه على حرفين ، فرددتُ إليه : أن هَوِّن على أمتى ، فرد إلىّ الثالثة : اقرأه على سبعة أحرف » (٢) .

فهذا يدل على حقيقة العدد المعيَّن المحصور فى سبعة .

ويتضح هذا تفصيلاً من رواية الإمام أحمد :

عن أُبَىّ بن كعب قال : « سمعتُ رجلاً يقرأ ، فقلتُ : مَن أقرأك ؟ قال : رسول الله ﷺ ، فقلت : انطلق إليه ، فأتيتُ النبى ﷺ ، فقلت : استقرئ هذا ،

---

(١) أخرجه البخارى ومسلم .

(٢) أخرجه مسلم .

فقال : « اقرأ » ، فقرأ ، فقال :« أحسنت » ، فقلت له : أَوَ لم تُقرئنى كذا وكذا، قال :« بلى » ، وأنت قد أحسنتَ ، فقلت بيدى : قد أحسنتَ مرتين ! قال: فضرب النبى ﷺ بيده فى صدرى ، ثم قال : « اللّهم أذهب عن أُبَىّ الشك» ، ففضتُ عَرقاً ، وامتلأ جوفى فَرَقاً ، فقال رسول اللّه ﷺ :« يا أُبَىّ ؛ إنَّ مَلَكين أتيانى ، فقال أحدهما : اقرأ على حرف ، فقال الآخر : زِدْه ، فقلت : زِدنى ، قال : اقرأ على حرفين ، فقال الآخر : زِدْه ، فقلت : زِدنى ، قال : اقرأ على ثلاثة ، فقال الآخر : زِدْه ، فقلت : زِدنى ، قال : اقرأ على أربعة أحرف ، قال الآخر : زِدْه ، قلت : زِدنى ، قال : اقرأ على خمسة أحرف ، قال الآخر : زِدْه ، قلت : زِدنى ، قال : اقرأ على ستة ، قال الآخر : زِدْه ، قال : اقرأ على سبعة أحرف ، فالقرآن أُنزِلَ على سبعة أحرف » [1] .

فهذه الاستزادة المتتابعة العدد تقطع بأن المراد بالأحرف السبعة حقيقة السبعة الواقعة بين الستة والثمانية ، ولا تحتمل تأويلاً ، وكلها نزل بها الوحى حرفاً حرفاً .

وقد رد ابن المنير [2] على مَن قال بواو الثمانية فى مثل قوله تعالى : ﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [3] مؤيداً مَن أنكر ذلك فقال : « وهو الصواب ، لا كمن يقول : إنها واو الثمانية ، فإن ذلك أمر لا يستقر لمثبته قدم ، ويعدون من هذه الواو قوله فى الجنة : ﴿ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [4] بخلاف أبواب النار ، فإنه قال فيها : ﴿ فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [5] ، قالوا : لأن أبواب الجنة ثمانية ، وأبواب

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٥ / ١٢٤

(٢) أحمد بن محمد بن منصور الإسكندرى المالكى المعروف بابن المنير ، تولى قضاء الإسكندرية ، من تصانيفه :« الانتصاف من صاحب الكشاف » بيَّن فيه ما تضمنه من الاعتزال وناقشه – توفى سنة ٦٨٣ هـ (بغية الوعاة ص ١٦٨ ، الديباج ص ٧٠ ، معجم المؤلفين ٢ / ١٦١) .

(٣) الكهف : ٢٢ (٤) الزمر : ٧٣ (٥) الزمر : ٧١

النار سبعة ، وهَبْ أن فى اللُّغة واواً تصحب الثمانية فتختص بها ، فأين ذكر العدد فى أبواب الجنة حتى ينتهى إلى الثامن فتصحبه الواو ، وربما عَدُّوا من ذلك : ﴿ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (١) ، وهو الثامن من قوله : ﴿ التَّائِبُونَ ﴾ وهذا أيضاً مردود ، بأن الواو إنما اقترنت بهذه الصفة لتربط بينها وبين الأولى التى هى : ﴿ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ لما بينهما من التناسب والربط ، ألا ترى اقترانهما فى جميع مصادرهما وموارِدهما ، كقوله : ﴿ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (٢) ، وكقوله : ﴿ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (٣) ، وربما عدد بعضهم من ذلك الواو فى قوله : ﴿ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً ﴾ (٤) ، لأنه وجدها مع الثامن ، وهذا غلط فاحش ، فإن هذه واو التقسيم ، ولو ذهبتَ تحذفها فتقول : ثيبات أبكاراً ، لم يسند الكلام ، فقد وضح أن الواو فى جميع هذه المواضع المعدودة واردة لغير ما زعمه هؤلاء ، واللّه الموفق » (٥) .

* * *

● مناقشة الرأى السادس :

ويُجاب عن الرأى السادس - الذى يرى أن المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع - بأن القرآن غير القراءات ، فالقرآن هو الوحى المنزل على نبينا محمد ﷺ للبيان والإعجاز المنقول إلينا تواتراً ، والقراءات : جمع قراءة ، وهى فى اللُّغة مصدر سماعى لفعل « قرأ » ، وهى وجه من وجوه كيفية النطق بألفاظ الوحى ، « فالقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، القرآن هو الوحى المنزّل على الرسول ﷺ الذى دفع به التحدى وكان الإعجاز ، والقراءات هى اختلاف ألفاظ الوحى المذكور فى كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها » (٦) .

---

(١) التوبة : ١١٢ (٢) آل عمران : ١٠٤ و ١١٤

(٣) لقمان : ١٧ (٤) التحريم : ٥

(٥) الكشاف ٢ / ٥٥٧ - التعليق (١) . (٦) البرهان ١ / ٣١٨

وعرَّف ابن الجزرى القراءات بقوله : « علم القراءات ، علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة » .

وقد نُقِلَ القرآن إلينا بلفظه ونصه كما أنزله اللّه على نبينا محمد ﷺ نقلاً متواتراً ، ولكن كيفية أدائه قد اختلف فيها الرواة الناقلون ، فكل منهم يعزو ما يرويه بإسناده إلى النبى ﷺ وإن لم يكن متواتراً .

قال أبو شامة : « وقد ظن جماعة ممن لا خبرة له بأصول هذا العلم أن قراءة هؤلاء الأئمة السبعة هى التى عَبَّرَ عنها النبى ﷺ بقوله : « أُنزِلَ القرآن على سبعة أحرف » فقراءة كل واحد من هؤلاء حرف من تلك الأحرف ، ولقد أخطأ مَن نسب إلى ابن مجاهد (١) أنه قال ذلك » (٢) .

وقال الطبرى : « وأما ما كان من اختلاف القراءة فى رفع حرف وجره ونصبه ، وتسكين حرف وتحريكه ، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة فمن معنى قول النبى ﷺ : « أُمِرْتُ أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف » بمعزل ، لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن - مما اختلفت القَرَأَة فى قراءته بهذا المعنى - يوجب المراء به كفر المارى فى قول أحد من علماء الأمة ، وقد أوجب عليه الصلاة والسلام بالمُراء فيه الكفر من الوجه الذى تنازع فيه المتنازعون إليه ، وتظاهر عنه بذلك الرواية » (٣) .

---

(١) هو أحمد بن موسى بن العباس التميمى ، أبو بكر بن مجاهد ، الحافظ ، أول مَن سبَّع السبعة ، له مؤلفات فى القراءات - ت ٣٢٤ هـ (غاية النهاية ١ / ١٣٩) .

(٢) المرشد الوجيز ص ١٤٦ (٣) مقدمة التفسير ص ٦٥

ولعل الذى أوقعهم فى هذا الخطأ الاتفاق فى العدد سبعة ، فالتبس عليهم الأمر ، قال ابن عمار : [1] « لقد فعل مسبع هذه السبعة ما لاينبغى له ، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل مَن قَلَّ نظره أن هذه القراءات هى المذكورة فى الخبر ، وليته إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشُبهة » [2] .

وقال ابن الجزرى : « أول إمام معتبر جمع القراءات فى كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام ، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة ، وتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين » .. ثم قال : « وكان فى أثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد أول مَن اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط ، وتوفى أربع وعشرين وثلاثمائة » .. ثم قال : « وإنما أطلنا فى هذا الفصل لما بلغنا عن بعض مَن لا علم له أن القراءات الصحيحة هى التى عن هؤلاء السبعة ، وأن الأحرف السبعة التى أشار إليها النبى ﷺ هى قراءة هؤلاء السبعة ، بل غلب على كثير من الجُهَّال أن القراءات الصحيحة هى التى فى الشاطبية والتيسير » .. ثم قال : « وكان من جواب الشيخ الإمام مجتهد ذلك العصر أبى العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية - رحمه اللّه - [3] : لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التى ذكر النبى ﷺ أن القرآن أُنزِلَ عليها ليست قراءات القُرَّاء السبعة المشهورة ، بل أول مَن جمع ذلك ابن مجاهد » [4] .

---

(١) هو أحمد بن عمار بن أبى العباس المهدوى المغربى - أبو العباس - نحوى لُغوى مقرئ مفسر ، أصله من الهدية من بلاد إفريقية ، من تصانيفه :« الهداية فى القراءات السبع » - توفى سنة ٤٤٠ هـ (بغية الوعاة ص ١٥٢ ، إنباه الرواة ١ : ٩١ - ٩٢ ، طبقات القراء ١ / ٩٢) .

(٢) فتح البارى ٩ / ٣٠ .

(٣) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ، الحرانى ، أبو العباس تقى الدين بن تيمية شيخ الإسلام الإمام المجاهد ، أُوذِىَ وسُجِنَ فى سبيل اللّه ، له تصانيف كثيرة - ت ٧٢٨ هـ (الأعلام ١ / ١٤٠ - ١٤١) .

(٤) انظر النشر ١ / ٣٣ - ٣٩

وقال مكى بن أبى طالب : [1] « هذه القراءات كلها التى يقرأها الناس اليوم ، وصحت روايتها عن الأئمة إنما هى جزء من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ، ووافق اللَّفظ بها خط المصحف الذى أجمع الصحابة فمَن بعدهم عليه وعلى اطراح ما سواه ، ولم ينقط ولم يُضبَط فاحتمل التأويل لذلك » [2] .

* * *

● زيادة بيان فى ترجيح الرأى الأول :

وبتلك المناقشة التى أوردناها على رأى يتبين لنا أن الرأى الأول - الذى يرى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لُغات من لُغات العرب فى المعنى الواحد تختلف فى الألفاظ وتتفق فى المعنى - هو الرأى الذى يتفق مع ظاهر النصوص وتسانده الأدلة الصحيحة .

عن أُبَىّ بن كعب قال : قال لى رسول اللّه ﷺ : « إنَّ اللّه أمرنى أن أقرأ القرآن على حرف واحد ، فقلت : رَبِّ خَفِّف على أُمتى ، فأمرنى أن أقرأ على حرفين ، فقلت : رَبِّ خَفِّف عن أُمتى ، فأمرنى أن أقرأه على سبعة أحرف من سبعة أبواب الجنة ، كلها شافٍ كافٍ » [3] .

قال الطبرى : والسبعة الأحرف هو ما قلنا من أنه الألسن السبعة ، والأبواب السبعة من الجنة ، هى المعانى التى فيها ، من الأمر والنهى والترغيب والترهيب والقصص والمِثْل ، التى إذا عمل بها العامل ، وانتهى إلى حدودها المنتهى ، استوجب به الجنة ، وليس - والحمد للّه - فى قول مَن قال ذلك من

---

(١) هو مكى بن أبى طالب حموش بن محمد بن مختار القيسى ، أبو محمد القيروانى ، ثم الأندلسى ، كان إماماً بوجوه القراءات ، متبحراً فى علوم القرآن والعربية والنحو ، كثير التآليف ، من كتبه : « التبصرة فى القراءات السبع » و « مشكل إعراب القرآن » - ت ٤٣٧ هـ (بغية الوعاة ص ٣٩٦ ، وفيات الأعيان ٢ / ١٢٠ ، إنباه الرواة ٣ / ٣١٣) .

(٢) الإبانة فى القراءات ص ٢ - ٣ (٣) رواه مسلم والطبرى .